

اللباب في علل البناء والإعراب

والثاني أنَّ الأخرَ موضعُ الإعراب والحشوَ موضعُ اختلاف الأبنية فلم يبق سوى الأوَّال .
مسألة .

إذا تجرَّد المضارعُ عن عاملِ الجزم والنصب ارتفعَ لوقوعه موقعَ الاسم وقال الفرَّاءُ
يرتفعُ لتعرُّيه من الجوازم والنواصب وقال الكسائيُّ يرتفع بحرف المضارعة .
واحتجَّ الأوَّالون بأن وقوعه موقعَ الاسم يُكسبه قوَّةً يشبه بها الاسم وأوَّال أحوال
الاسم في الإعراب الرفعُ فيصير كالمتبدأ في ارتفاعه لأوَّال ليته وأنَّ الرفعَ أوَّالٌ ولا فرق
بين أن يكون ذلك الاسم مرفوعاً أو غيره لأزَّه ارتفاعه لوقوعه مَوْقِعَ الاسمِ من حيثُ هو
اسم لا من حيث هو مرفوعٌ .

واحتجَّ الفرَّاءُ من وجهين .

أحدهما أن تعرُّيه من العوامل اللفظية واستقلاله دونها يدلُّ على قوَّةٍ تشبه بذلك
المتبدأ .

والثاني أنَّ ارتفاعه لوقوعه موقعَ الاسم باطلٌ بخبر كاد فإنه مرفوع ولا يقع موقع
الاسم ومذهب الكسائي فاسدٌ فتعيَّن التعليل بالتعرُّي واحتجَّ للكسائي بأنَّ الفعل قبل
حرف المضارعة مبنيٌ وبعد وجوده وحدَه مرفوعٌ والرفعُ عملٌ لا بدُّ له من عاملٍ ولم
يحدث سوى الحرفِ فوجبَ أنْ يُضافَ العملُ إليه وإنَّما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى
منه كما إنَّ الشرطية يبطل عملها ب لم